بعث ابنته الى ثلث فالقول للاب مع يمينه فان ماتت فقال
الزوج الجهاز كان صلة ولى منه الميراث وقال الاب كنت اعرت
منها فالقول للاب وفى نكاح النوازل زوج ابنته وجهزها فماتت الابنة
فزعم ابوها ان الذى دفع اليها من الجهاز كان عارية له وانه لم يهبه لها
وانما اعاره منها فالقول للزوج وعلى الاب البينة كان الظاهر شاهدا
للزوج لان الظاهر ان الاب اذا جهز بنته يدفع المال اليها بطريق الملك
فلا يصدق الابنة وصار كمن دفع شيئا الى قصار ليقصره فلم يدر كم له
اجرا حمل على الاجارة لشهادة الظاهر كذا هنا والبينة الصحيحة ان سهل
عند التسليم الى البنت انما سلمه اليها هذه الاشياء بطريق العارية
وكتب لنسخة معلومة ويشهد الاب على اقرارها ان جميع ما فى هذه النسخ
ملكى والذى عارية فى يدى منه لكن هذا لصلح للقضاء لا للاحتياط
لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء فى حالة الصغر فيهدا الاقرار
لا يصير للاب فيما بينه وبين الله فالاحتياط ان يشترى منها ما فى هذه
النسخة بثمن معلوم ثم ان البنت تبرئه عن الثمن والمختار للفتوى انه
اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع جهاز الابنة كما فى ديارنا فالقول
للزوج كما ذكروا وان كان العرف مشتركا فالقول للاب والله اعلم بالصواب

كتاب الطلاق

نوع فى الالفاظ بالفاظ العقود وغيرها ثم فى انها ثلاث ثم فى الايقاع بالفارسية وحكم الحلال ثم الايقاع بالهزل
قصدا ثم تكرار لفظ الايقاع والعطف ثم ما يكون واحدة او ثلثا او اثنتين
او بائنا وما يصح حقيقة فى الطلاق فى نحو الايقاع وما لا يصح وما
يلحق فى الطلاق وما لا يلحق ثم الاستثناء وما يفصل بينه وبين الكلام
ثم دعوى الاستثناء والشرط فى الخلع والطلاق ثم الاقرار بالطلاق
وما يتصل به ثم عطف الخاص والعام ثم التطليق على سبيل الحكاية ثم
الفاظ التعليق والتعليم ثم تعليق الطلاق بالملك ثم التعليق حالا
لا بنحو اذا ثم الخلع ثم العتق ثم حد الهازل والباغى ثم حد المريض الذى

يصير

يصير بائنا بالطلاق فارا وحد المجنون والمعتوه ثم الاقرار بحادثة المرض
وغيره ثم طلاق المريض واللعان مسايل **الايقاع بالفاظ العقود وغيرها**
اذا قال لها وهبت لك ثلث تطليقاتك يقع الثلاث للحال فى فتاوى الفضلى
فى تعليل المسئلة وهكذا اذكر حسام الدين فى قوله وهبتك طلاقك انه يقع
وذكر القدورى لكن ذكر فى ظاهر الرواية قال وروى عن ابى حنيفة انه لا يقع
الطلاق بقوله وهبتك طلاقك كان الهبة تمليك وتملك الطلاق فى المرأة
ان يجعل امرها الايقاع ولو قال لها اعتقتك الطلاق يصير الطلاق بيدها فى المتن
وهكذا ذكر البقالى قول ابى حنيفة وذكر حسام الدين زاده انه رواية
فى المبسوط وعن ابى يوسف يقع وهشام عن محمد انه لا يقع ولو قال وضعت
طلاقك لم يقع ولو قال رهنتك طلاقك لم يرو عن المتقدمين فيه شئ قال
المتاخرون لا يقع ولو قال لها بعتك طلاقك فقالت اشتريت يقع خلافا
لمحمد فى قوله بعت طلاقك بمهرك وخلافا لقوله بعت نفسك منك
فقالت اشتريت حيث يقع بائنا ولو قال بعتك لا يقع مالم تقل اشتريت
وكذا لو قال فرقتم لا يقع مالم تقل حررتم ويسقط المهر عنه وان لم
يذكر البدل فى النوازل ولو قال لها اربع طرق عليك ومنحوه فانه لا يقع
مالم تقل خذى اى طريق شئت وينوى الطلاق مع ذلك ولو قال لم ابن
الطلاق فالقول قوله لهكذا ذكره الصدر الشهيد فى الواقعات وحكى
عن ابن سلام فى الجامع الاصغر انه قال قلت لابن سلمة ما قولك فى هذا
فقال هذا فى قول مشايخنا وبقى الى قلبى غير هذا لان الزوج يريد
بهذا تحليم سبيل المرأة ولو قال لها اذهبى فتزوجى ولو لم يقع بائنا
فان لم ير الا ثلثا فثلاث وان لم ينو لا يقع فى اخر باب الاخرس من طلاق
عصام ولو قال اذهبى فبيعى الثوب واراد بقوله اذهبى الطلاق لا يقع
فى الواقعات قال لها طالق ثم قال على واجب او قال طالق ثم قال لازم لى لا يقع
بائنة عند ابى حنيفة هو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى
فى باب الاخر من ايمان المنتقى اذا قال لها يا طالق تطلق فى الحال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)